الدّبلوماسية الإقتصادية: أداة جديدة في السياسة الإقتصادية الدّولية المعاصرة

Economic diplomacy: a new tool in contemporary international economic policy

إلياس بوغالم*، جامعة الجزائر 3
ilyessboughalem@gmail.com
راضية ياسينة مزاني، جامعة الجزائر 3
radiamazani@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2021/10/15 تاريخ قبول المقال: 2022/03/01 تاريخ نشر المقال: 2022/05/12

الملخص:

لقد ظهرت الدبلوماسية الإقتصادية اليوم كنمط مميّز في الدبلوماسية المعاصرة والسّياسة الدّولية بحكم أنّ العلاقات الإقتصادية الدّولية صارت لصيقة بالعملية السياسية بدرجة أولى، خصوصاً فيما يتعلّق بمصالح ترغب الدّول في الوصول إليها على حساب دول أخرى بإستخدام أدوات ووسائل متعدّدة عن طريق فواعل حكومية وغير حكومية يقوم الطرف الأقوى بإختيارها في إطار ناعم في عصر رقمي يتطلّب إستخدام الفطنة والذكاء في ذات الوقت، فما يصنع الفارق إذا هو مهارة إستخدام فنّ التّفاوض بفعاليّة بغية تحقيق هذه الأهداف بطريقة تتماشى والتّغيّرات الجيواقتصادية في عصر العولمة .

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، الدبلوماسية الإقتصادية، السياسات الإقتصادية، العولمة.

Abstract:

Today, economic diplomacy has emerged as a distinctive pattern in contemporary diplomacy and international politics by virtue of the fact that international economic relations have become closely related to the political process in the first place, especially with regard to the interests that countries wish to reach at the expense of other countries using various tools and means through governmental and non-governmental actors. The stronger party By choosing it in a soft framework in a digital age that requires the use of acumen and intelligence at the same time, what makes the difference, then, is the skill of using the art of negotiation effectively in order to achieve these goals in a way that is consistent with geoeconomic changes in the era of globalization.

Key words: Diplomacy, Economic Diplomacy, Economic Policies, Globalization.

*المؤلف المرسل

المقدمة:

تعتبر الدّبلوماسية الإقتصادية شكلا حديثا من أشكال الدبلوماسية حيث تقوم باستخدام الأدوات الإقتصادية المختلفة للدولة لتحقيق مصالحها الوطنية، فنطاق الدبلوماسية الإقتصادية يمكن أن يشمل جميع الأنشطة الإقتصادية الدولية الرئيسية لدولة ما بما في ذلك القرارات السياسية المؤثرة على حركة الصادرات والواردات، الإستثمارات، القروض، المساعدات واتفاقيات التجارة الحرة.

إنّ الدبلوماسية الإقتصادية تكمن أهميّتها في وقوفها على قضايا السياسة الإقتصادية، فمثلا الموفد الدبلوماسي في منظمات إقتصادية دولية كمنظمة التجارة العالمية يقوم بمراقبة وتقييم السياسات الإقتصادية في الدول الأجنبية ثم تقديم تقارير عنها إضافة إلى تقديم المشورة لدى الحكومة المحلية من أجل الحصول على كيفية التأثير عليها بشكل أفضل، فالدبلوماسية الإقتصادية فنّ يتيح للدول تحقيق جملة من أهداف السياسة الخارجية من خلال العقوبات والمكافئات، وهذا ما يتم عن طريق الموارد الإقتصادية المتاحة في تلك الدولة، إذن الدبلوماسية الإقتصادية مرتبطة بدرجة أولى بالمصالح التجارية للدولة ذات الصلة بتطبيق الخبرة الفنية التي تقوم باستشراف للوضع الإقتصادي لدولة الإستقبال وتحليله عن طريق كبار رجال الأعمال الأجانب وصناع القرار بحيث تعمل هنا الدولة المستقبلة ودولة الإرسال على مناقشة كل ما يتعلق بالمناخ الإقتصادي والسياسي وآثاره على بعض القضايا المعاصرة في السياسة الخارجية، التكنولوجيا، البيئة، الصحة وهي كلها مجالات تصب ضمن نطاق التجارة والتمويل، فتتطلب بالتالي حاجة إلى وجود مرونة وحكم راشد ومهارات تجارية قوية للتحكم بها وكل هذا عن طريق الدبلوماسية الإقتصادية.

ومن المعلوم أنّه قد ساد جدال حول كيفية صياغة مفهوم للدبلوماسية الإقتصادية ضمن نطاق السياسة الإقتصادية الدولية المعاصرة **إذن إلى أيّ مدى ساهمت أطر السياسة الإقتصادية الدولية في تشكيل مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية؟**

إنّ الأخذ والردّ مع هذا الموضوع يمكّن الباحث الأكاديمي من وقوف هذا البحث على مبحثين رئيسيين بتحديد مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية (أوّلاً) ثمّ هذه الأخيرة في ظلّ العولمة (ثانياً) كونها مقاربة مهمة في صياغة مفهوم البحث ضمن إطار السياسة الإقتصادية الدولية المعاصرة كجزء مهمّ من العولمة.

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية:

تشتمل الدبلوماسية الإقتصادية على مواضيع وقضايا ذات صلة بالإقتصاد الدولي والمحلي، فهذا يشمل قواعد العلاقات الإقتصادية بين الدول والتي برز الإهتمام الزائد بها بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لتزايد العولمة وظهور فواعل جديدة في العلاقات الدولية خلال التسعينات بما فيها المؤسسات فوق قومية، فقد أخذت الدبلوماسية الإقتصادية تتعمق فيما يخص اتخاذ القرارات المتعلقة بالمبادلات التجارية وشتى السياسات

المتعلقة بالإنتاج أو النقل، تبادل السلع والخدمات، كذلك المساعدات الإنمائية من أجل التنمية بما في ذلك التقارير عن المعلومات المالية وتنظيمها. [1]

المطلب الأوّل: خصائص الدّبلوماسية الإقتصادية:

إنّ الجهات الحكومية وغير الحكومية المنتمية إلى المنظمات الإقتصادية هي في حقيقة الأمر فاعل متفاوت الأهمية في الدبلوماسية الإقتصادية، علاوة على ذلك فإن فواعل غير الدول كالمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الأنشطة الإقتصادية الدولية تلعب هي الأخرى دورا في الدبلوماسية الإقتصادية، كما ينطبق الأمر أيضا على الشركات والمستثمرين كأطراف فاعلة ومهمة في الدبلوماسية الإقتصادية خاصة عندما يقوم الدبلوماسيون ببدء الإتصالات فيما بين هؤلاء الفواعل كون الدبلوماسيين أداة صلة في الدبلوماسية الإقتصادية بين مختلف الفواعل، من جهة أخرى فالدبلوماسية الإقتصادية تهتم بمسائل السياسة الإقتصادية بما في ذلك عمل الوفود المبعوثة في المؤتمرات الدولية الخاصة بالشؤون الإقتصادية والمالية والتجارية بين الدول والتي تشتمل على حركة رؤوس الأموال والعملة الصعبة والمديونية وطرح آثار الدبلوماسية الإقتصادية على التنمية الإقتصادية لكل دولة على حدة، ويمكن القول أن هذا الإهتمام ترعاه هيئات ذات طابع إقتصادي وتجاري وعلى رأسه منظمة التجارة العالمية بحيث تعني هذه الأخيرة في اهتمامها هذا بالتركيز على استخدام دول الوفود لأحسن وأرقى الموارد الإقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى تستخدم هذه الهيئات الإقتصادية هذه الوسيلة (الموارد الإقتصادية) كعقوبات إقتصادية، وهو ما يعتبر من أهمّ أهداف السياسة الخارجية. [2]

وفقا لمختلف الممارسات وشتى الإهتمامات فإنّ الدبلوماسية الإقتصادية تهتم بدرجة أساسية بالإقتصادات الناشئة، فهذا النهج الجديد لتحليل الإقتصاد الدولي لا يراعى فيه جملة الأرقام المبلغ عنها ضمن الإحصاءات وحسب بل يتضمن كذلك تلك النقاط الصغيرة التي قد لا يتم التطرق إليها في التحليلات الإقتصادية خصوصا إذا تعلق الأمر بالدول الفقيرة والناشئة أو الدول حديثة الإستقلال، فنجد أنّ إمكانات هذه الدول لا تؤهلها لتوثيق الكم الهائل –إن صح التعبير– من النشاط الإقتصادي الذي يكسيه مع الوقت أهمية وبالتالي فإن مختلف الحكومات المركزية الضعيفة أو الحكومات ذات البناء غير ذي فعالية لا تستطيع أن تبلغ عن هذا النشاط ممّا يدعو إلى النظر في جميع العوامل الإقتصادية لديها من طرف الخبراء الإقتصاديين في الخارج، وهو ما يمكن أن يجعلها أكثر جاذبية للإستثمار ممّا قد يظهر في الإحصاءات الأولية، وكي تتضح الصورة عن ماهية الدول ذات الإقتصادات الناشئة فإنّ هناك ارتباطا قويّا بين اِقتصادات الدول المتقدّمة وبين هذه الدول، فقد ينعكس ضعف أدائها الإقتصادي على الدول الصناعية الكبرى مثلا أو الدول ذات الإقتصاد الفعال، فنجد أنّ منطقة اليورو عندما مسّتها أزمة الديون السّيادية والتي تموضعت في اليونان، البرتغال، إسبانيا، إيرلندا وإيطاليا فإن ذلك قد نتج عنه تراجع في إقتصادات منطقة الأوروزون ممّا جعل المخاوف تزداد حول مستقبل المنطقة ليمتدّ إلى مخاوف بخصوص العملة الأوروبية الموحدة، وهو ما خلق حالة من عدم اليقين عند الدول النامية ذات العلاقة الإقتصادية والتجارية مع الإتحاد الأوروبي. [3]

المطلب الثاني: دور الدّبلوماسية الإقتصادية في تعزيز السلم والأمن الدّوليين:

في العالم لا تتوزع الموارد بالتّساوي، ففي دولة يوجد وفرة مياه وفي أخرى هناك محاصيل زراعية كبيرة متوزّعة على مساحات شاسعة، وقد يكون لدى دولة أخرى قوّة عاملة ماهرة بكفاءة يدوية أو فكرية أو إبداعية، ونجد لدى أخرى رأس المال، النّفط، المعادن، العمالة الرّخيصة ذات الجودة المهترأة، كما تلعب العوامل المناخية كذلك دورا في هذا التّباين فهناك المناخ المداري وهناك المتوسطي وغير ذلك، فهذه الأشياء كلّها تعتمد عليها التّجارة عبر الحدود الدولية وهي ما يطلق عليها بالميزة النّسبية والتي تتمتع بها دول على حساب أخرى في توفير منتجات معيّنة، وفي حالة كهذه نجد أنّ الدّول المتخلّفة إمّا أن تستورد الآلات الحديثة من الدّول المتقدّمة لِإستكمال مخططاتها التّنموية أو تتلقى مساعدات وقروضا أجنبية من طرف هذه الدول المانحة، والنقطة التي يشار إليها كذلك هي أنّ المصادر الدّاخلية للدّول المتخلّفة غير كافية أو غير مستغلة كما يجب، وبهذا الصدد تُستخدم الدبلوماسية الإقتصادية من أجل تحسين العلاقات الإجتماعية والثّقافية من جهة، ولتحفيز التّنمية الإقتصادية من جهة ثانية، وبالجمع بينهما تعتبر التّجارة الدّولية الأداة الأكثر فعالية لتعزيز وتحقيق الأمن والسّلم الدوليين.[4]

ينعكس صعود الدّبلوماسية الإقتصادية والأمن الدّولي على أعمال أجندة السياسة العامّة منذ مطلع القرن العشرين بما في ذلك قضايا النّزاعات المسلحة والإرهاب الدّولي، فإمّا أن يكون هناك زيادة في سلوك النزاع بما في ذلك المتاجرة بالأسلحة والتّوتر في العلاقات الدّبلوماسية وهو ما يقلل بشكل كبير من حجم التّدفقات التّجارية أو أن يكون هناك زيادة في السّلوك التّعاوني بمعنى الدّبلوماسية الإيجابية والبنّاءة وهي الّتي تزيد من حجم التّدفقات التّجارية الثّنائية أو أن يكون هناك زيادة في التّبادل الإقتصادي الدّولي برفع وتيرة الإستثمار وفتح أسواق تجارية وكذا المعونات وهو ما يقلّل الصّراع والحروب والإرهاب عبر الوطني، فهذا الأخير ليس كأيّ إرهاب تقليدي وليس كأيّ حرب تقليدية، بل هو يشكل خاصية متوّجة على شكل تحدّ بارز للإقتصاد الدّولي وهو بالتالي ما يشغل صافرة الإنذار للأمن الدولي،وبالتالي فالإرهاب عبر الوطني يبعث نوعا من فقدان الثّقة بين الدّول التجارية وسكان هذه الدّول، لكن من جانب آخر فإن تزايد منحنى العلاقات الإقتصادية الدّولية والتّنمية الإقتصادية ما هو إلّا نتيجة غير مباشرة لميل هذه الدّول إلى الحدّ من الأساس الّذي ينبثق منه الإرهاب.[5]

المطلب الثالث: الدبلوماسية الإقتصادية بين البُعدين المحلّي والنّظمي:

إنّ حدوث التطورات الرّئيسية في الألفية الثالثة وما قبلها خصوصا بعد الحربين العالميتين والحرب الباردة كإنشاء مؤسسات بريتون وودز، حدوث أزمات النفط في السبعينات، تراجع الهيمنة الأمريكية في عالم متعدد الأقطاب، ديون الدّول النامية وتشكيلها هاجسا ابتداءا من فترة الثمانينات وما بعدها، الأزمة المالية لشرق آسيا في التّسعينات، وكذا صعود الإقتصاد الصّيني والهندي كميزة ساطعة في القرن العشرين، فكلّ هذا المذكور يوفر دليلا على المخاطر الكبيرة الّتي تنطوي عليها العلاقات الإقتصادية الدّولية فضلاً عن أهميّتها

السّياسية والاجتماعية، فيمكن أن تغيّر مثل هذه التّطورات فهمنا للطريقة التي يعمل بها النظام الدّولي وهو ما يفرض وجود تحوّلات فكرية كبيرة ومهمّة في آن واحد كظهور نظريات الإعتماد المتبادل، تراجع الهيمنة، نظريات التّنمية، الإنتقال السّياسي والاقتصادي، العولمة، ففي كلّ هذه التّحولات الفكرية نرى حركة مهمّة بعيدة عن التّركيز الضّيق على الدّول وقضايا الأمن نحو تحليل الترابط بين القضايا الإقتصادية والاجتماعية والسّياسية، وكذا الترابط بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في النظام الدولي.[6]

على هذا الإثر فإنّ الدبلوماسية الإقتصادية لا تعزّز إزدهار الدولة فحسب بل هي تلك الأداة الفعالة الّتي لا تسمح بإعطاء الفرصة أو بالأحرى فرصة التّلاعب الإستراتيجي والتّكتيكي في العلاقات التّجارية والمالية مع الدّول دعما للسياسة الخارجية لهذه الدّولة كما هو الحال في العقوبات الإقتصادية لدى إيران، فتبعا لذلك تعتبر الدبلوماسية الإقتصادية موضوعا رئيسيا للعلاقات الخارجية لجميع الدّول، فعلى مستوى الداخل تعتبر الوزارات الإقتصادية وهيئات تشجيع التّجارة والاستثمار والغرف التّجارية ووزارات الخارجية – طبعا– مشاركة في العمل الإقتصادي، فالإتّجاهات الحالية تشمل التّعاون بين الوكالات الحكومية والوكالات غير الرسمية، إضافة إلى ذلك تشمل زيادة الأهمية الممنوحة لقضايا منظمة التجارة العالمية والتفاوض بشأن التجارة الحرة واِتّفاقات التّجارة التّفضيلية وكذا الإتّفاقات التي تغطّي الإستثمارات وتجنِّب الإزدواج الضّريبي، أمّا على المستوى الخارجي فتتعامل مع الدّبلوماسية الإقتصادية كلّ من السّفارات والقنصليات والمكاتب التّجارية من خلال اِنصباب التّركيز على التّرويج لجذب الأعمال الأجنبية والاستثمارات والتّكنولوجيا والسّياحة، وهو ما يجعل الدّبلوماسية الإقتصادية على شتّى المستويين ترتبط اِرتباطا وثيقا بالقطاعات السّياسية والقطاعات العمومية وحتى القطاع الخاص –في حالات معيّنة– وغيرها من القطاعات التي تهمّ العمل الدّبلوماسي.[7]

الدّبلوماسية الإقتصادية من وجهة نظر تقليدية لصيقة بصنع القرار وصنع السّياسة العامّة والدّعوة إلى إرسال المصالح التّجارية للدولة، فالدّبلوماسية الإقتصادية تتطلب تطبيق الخبرة الفنّية التي تحلّل آثار الوضع الإقتصادي لدولة ما (الدّولة المستقبلة) على المناخ السّياسي من جهة وعلى المصالح الإقتصادية من جهة أخرى، فنجد أنّ دولة الإرسال ودولة التّلقي بقادة الأعمال الأجانب وكذا صنّاع القرار في الحكومة يعملون معاً على البحث في القضايا الحديثة في السياسة الخارجية مثل التكنولوجيا، البيئة، الأمراض المستعصية كنقص المناعة البشرية كون هذه القضايا تشكّل إمّا حاجزا منيعا أمام العلاقات التّجارية أو باباً مفتوحاً لها، كما يتطرق هؤلاء كذلك إلى مجالات التّجارة التّقليدية كونها أساسا مهمّا منذ القدم في العلاقات الدبلوماسية الجيّدة وكذلك إلى المواضيع المتعلّقة بالتّمويل، فكلّ هذا يدعو إلى المرونة والسّلاسة والحكم السّليم والمهارات التّجارية القويّة في تنفيذ الدبلوماسية الإقتصادية،[8] فالبعد السياسي للدّبلوماسية الإقتصادية ينصبّ التّركيز على تدابير السياسة العامّة والتّأثير على السّياسة المحلّية والنّزاعات حول عائدات الممارسة السّياسية بين أصحاب المصلحة وجماعات الضغط، وهو ما يؤثّر بصورة أو بأخرى على السّاحة السّياسية،

بالإضافة إلى حماية حقوق الملكية وإنقاذ العقود يرغب المستثمرون الأجانب أيضا في جني الأرباح من إستثماراتهم وهو ما يجعل من المفترض أيضا أن يأخذوا بعين الإعتبار ما إذا كان الحلّ عن طريق النّمو والازدهار، فدرجة توسّع الإقتصاد في الإنفاق على ما إذا كان يُمكن للحكومة أن تقدّم توكيدات موثوقة بأنّها ستُدعّم حكم القانون وتحمي حقوق الملكية تحت غطاء دولة القانون، فالمشكلة الّتي يواجهها المستثمرون هي أنّ السّياسات الحكومية الحالية المؤدّية إلى النّمو الإقتصادي قد لا تدوم، حيث لا قد يقوم السّياسيون مستقبلا بتغيير المسار لتحقيق مكاسب شخصية أو سياسية تضرّ بالمصالح التّجارية، ففي حالات تزعزع أسس دولة القانون وسيطرة الفساد بشكل علني وصريح أمام العامّة يكون بناء علاقات تجارية في حالة قاسية كهذه مصدر قلق وهذا ما يولّد اِحتمالات بأن تفرض الحكومة ضرائب عالية القيمة على مُجمل الأعمال التّجارية من جرّاء الإستثمارات المستقطبة لتمويل مبادرات الرعاية الإجتماعية أو وجود اِحتمال آخر وهو ضبط القوانين الّتي تضع حدودا لعمليات الأعمال Business بشكل صارم تلبية للمطالب الشّعبوية، فإذا ما نجحت الحكومة في وضع سياسات تعزيز النّمو موضع التّنفيذ مع تقديم دعم ومساعدات فإنّ هذه السّياسات الرّشيدة والجيّدة بالإضافة للمعونات يخلقان بيئة منتجة للإستثمار الخارجي والنّمو.[9]

المطلب الرابع: العلاقة بين الدبلوماسية الإقتصادية والدبلوماسية التّجارية :

في حقيقة الأمر، الجوانب التّجارية للدبلوماسية الإقتصادية أكثر وضوحا منها من الجوانب السّياسية خصوصا فيما يتعلّق بصناعة القرار من طرف السّاسة داخل تلك الدّولة والتّركيز على مدى تأثير وتأثّر هذه القرارات المرتبطة بالتّجارة والاستثمار على علاقتها مع الخارج (الدّولة الموفِدة)، ويجدر التنبيه إلى أنّ سبب وضوح الجوانب التّجارية في الدّبلوماسية الإقتصادية هو اِنصباب الإهتمام بالجوانب التّقليدية في كلّ من المبادلات التّجارية والاستثمار، فهذه العناصر هي قابلة للقياس على أقلّ تقدير، بمعنى أنّ التّركيز ينصب على زيادة القدرة التّنافسية أي في الإيرادات، التّكاليف، فرص السّوق، حصة السّوق من المنتجات والخدمات القائمة على المعاهدات التّجارية كونها متضمنة لهذه الخصائص الّتي تنطوي على الصّادرات والواردات وغيرها ممّا يدخل فيه اقتناء العملات الصعبة وكذا الإستثمارات الأجنبية المباشرة كما تشمل كذلك المعاهدات والتّأثير في صنع القرار في المنظمات الإقتصادية الدّولية على غرار منظمة التّجارة العالمية كونها أهمّ مؤسسة في مؤسسات بريتون وودز فيما يتعلّق بالتأثير في القرارات المنطوية تحت كلّ من الإستثمار والتّجارة.[10]

هناك قطاعات خارج نطاق التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي يتمّ أخذها بعين الإعتبار لدى الدبلوماسية الإقتصادية كموضوع يجب الإنتباه إليه بما في ذلك خلق فرص عمل، وهذا يكون باستخدام مقاربة (أعلى–أسفل/أسفل–أعلى) فعلى سبيل المثال يتمّ التّطرق إلى التّساؤلات حول عدد الوظائف التي سيتم توفيرها عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر المحدّد، وبالتالي خلق مناصب شغل كبيرة عن طريقه وهو ما يعني بالضرورة اِستهدافه، وهو ما يعني تأثيراً على نقص الهجرة بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة بما في

ذلك هجرة الأدمغة، فمن المعروف أنّ مستويات الدّخل والتّوزيع تؤثران على الإستهلاك والطلب على السّلع والخدمات، فعلى سبيل المثال يزداد الدّخل مقابل اِرتفاع الطّلب على سلع وخدمات ذات جودة عالية، فالطلب يؤثر بدوره على العرض مما يدفع إلى زيادة الإنتاج لتلبية الحاجيات المتعلقة بالإستهلاك، وكمثال على ذلك قضية الإسكان حيث يختار الأفراد ذوو الدّخل المرتفع دفع المال لشراء المنزل بدل الإيجار وبالتالي تتحقق معادلة زيادة الطلب عند اِرتفاع الدّخل على الوحدات السّكنية أو العقارات المتاحة للبناء،[11] ومنه نستطيع التركيز في الدبلوماسية الإقتصادية (في قالب الدبلوماسية التّجارية) على أربعة أركان، فالأوّل هو التّرويج التّجاري مع التركيز أساسا على الصادرات، والثاني هو تشجيع الإستثمار الّذي يركز بشكل أساسي على الإستثمارات الدّاخلية بدون إقصاء الإستثمارات الخارجية للدولة المستقبلة كونها ركيزة مهمّة، أمّا الرّكن الثّالث فهو جذب التكنولوجيا، والركن الرابع فيتمثل في إدارة المساعدات الإقتصادية التي تعدّ بلسما للدول النّامية باِعتبارها متلقّية من الدول المانحة (الدّول المتقدمة بشكل أساسي). للإشارة فإنّ الدّولة يترتب على عاتقها مهمّة أكبر وهي مهمة التّرويج **Promotion** لأنّ هذه النّقطة الأساسية تدعم كلّ الأركان السّابقة كونها ترسم الصورة أو الواجهة لدبلوماسيتها الإقتصادية (التّجارية–في هذه الحالة–) وكمثال على ذلك تتحدّد مهارة الدّولة في الدّبلوماسية الإقتصادية من خلال تعاملها الجادّ في التّرويج لقطاع السّياحة، كما يُشار أيضاً إلى أنّ تحسين صورة الدّولة (المستقبِلة والمستقبَلة) هي واحدة من المهام الأساسية الّتي تدعم مجموعة واسعة من الأنشطة الخارجية وتتّصل بها.[12]

النقطة الأساسية التي تحدّد الفارق بين الدّبلوماسية الإقتصادية والدبلوماسية التّجارية –بغضّ النّظر عن سطحيته– هي أنّ الدّبلوماسية الإقتصادية المعاصرة أوسع نطاقا ومهارة من الأعمال التّجارية الّتي مكثّفة كانت في الماضي، أمّا اليوم فالدّبلوماسية الإقتصادية كأحد أنماط الدّبلوماسية المعاصرة تتجاوز مهام العمليات التّجارية وتشمل أنشطة جديدة أصبحت هي الأخرى جزءا مهمّا لا يتجزّأ من جدول أعمال السفارات ووزارات الخارجية، فمنذ أكثر من عقد من الزّمن لم يكن هذا هو الحال الّذي هو عليه الآن بحيث يتمّ تكليف البعثات الأجنبية ووزارات الخارجية بتعبئة الإستثمارات والتّرويج السّياحي من أجل صورة لائقة بهذه الدولة، فكلّ من هذه المهام المتشكلة من تعبئة لوجهات الإستثمار ورسم خارطة سياحية والتّرويج الإيجابي لصورة الدّولة له علاقة وطيدة بالعملية الدّبلوماسية باعتبار هذه المهام نشاطا ملموسا يقوم به الممثّلون الرّسميون اليوم في بناء العلاقات الخارجية من خلال تقييم ردود الأفعال تجاه هذه المهام الثلاثة وهو ما يدلّ على اِتّساع وتكامل الدبلوماسية الإقتصادية المعاصرة. [13]

المطلب الخامس: التنمية الإقتصادية الدّولية كهدف للدبلوماسية الإقتصادية:

يُثار في بعض الحالات وظيفة رئيسية للدبلوماسية الإقتصادية تتمثل في البحث عن الأهداف الإقتصادية من خلال تدابير دبلوماسية قد لا تستند إلى الأدوات الإقتصادية بشكل مباشر وتقليدي، فكون الدّبلوماسية الإقتصادية شكل حديث من أشكال الدبلوماسية المعاصرة والمتأثرة بالتقدّم السريع في تكنولوجيات

الإعلام والإتّصال فإنّ عملها في هذه الحالة يتعلّق بالإجراءات المتعلّقة بسياسة الدّول الخارجية،الإستثمارات الخارجية والتّفاوض مع مختلف الدّول أو المنظمات الدّولية، كما أنّ هذا المفهوم المتعلق بالأدوات الإقتصادية غير التّقليدية يُشير في الوقت ذاته إلى المؤسسات العاملة على المستوى الدّولي، وهو ما يعزّز مصالح الدّولة في المجالات الإقتصادية باعتبار أنّ الوظيفة الرّئيسية للدبلوماسية الإقتصادية تتمثّل في المساهمة في التنمية الإقتصادية الوطنية. [14]

إنّ سعي الدبلوماسية الإقتصادية لتحقيق التّنمية الإقتصادية والنّمو الإقتصادي يتصادف مع تداخل وتشابك الأدوار التّنافسية للجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة، وهو قاعدة عامّة في إرتباط الإقتصاد بالعلوم الإجتماعية، العلوم السياسية، التّاريخ، الأخلاقيات وغيرها، لأنّ العوامل الإقتصادية تؤثّر على المواقف السياسية والإجتماعية والتّاريخية والمجتمعية وكذا القيم الأخلاقية لأيّ دولة، فقضايا العلوم تلك تؤثّر على الحالة الإقتصادية داخل الدّول وبالتّالي فالمصالح الإقتصادية على المستوى المحلّي ستتضمّن مثلا تنمية وتوسيع التّجارة، إستغلال الطاقة، تطوير الصناعة، تحقيق الأمن الغذائي، توفير مناصب شغل، المساعدات والمشاريع الإنمائية، الإهتمام بقطاع الصّحة، محاربة التّلوث البيئي، تحقيق السّلم والأمن الدّوليين. [15]

تأخذ الدّبلوماسية بعين الإعتبار إحتياجات التنمية المختلفة وكذلك المصالح الّتي تمسّ المصلحة الإقتصادية المشتركة والتّنمية والنّمو الإقتصادي، فالإحتياجات والمصالح تتركز على السّياق الشّامل ومتعدّد التّخصصات للتّنمية البشرية وتحقيق حياة أفضل للسّكان، فمفاهيم الأهداف الإنمائية للألفية الثّالثة يشوبها الغموض وهو ما ينطوي تحت مهام الدّبلوماسية الإقتصادية أي في مواجهة هذا الغموض وإزالته من خلال الحدّ من أشكال عدم المساواة، تعزيز الكرامة، زيادة مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية، الدّعوة إلى مدى ملاءمة المدخلات مع المخرجات، ضمان الإستدامة وتشجيع بناء القدرات والكفاءات والمهارات، إدارة الهجرة وتطبيق نهج قائم على إحترام حقوق الإنسان. [16]

إن الحديث عن التّنمية الدّولية يتطلّب رؤية مشتركة للدول في أهداف تنموية محورها الأساسي هو القضاء على الفقر، وبهذا الصدد يترتب صياغة إطار نظري وقاعدة عامّة تحدّد السّياسات الإقتصادية والاجتماعية الّتي تعرف الفقر وتضع طرقا لقياسه، وهي النّقاشات الّتي يتطرق إليها الفكر التّنموي الحديث كونه له علاقة بالأهداف الدّولية للتّنمية، فالهدف الأول للتّنمية هو الإقلال من نسبة السّكان الّذين يعيشون في فقر مدقع، فهذا الأخير هو إنفاق الفرد في اليوم الواحد ما يساوي أو يقلّ عن 1$ دولار، فالأدبيات الإقتصادية تتّجه نحو هذه القاعدة منذ 1985 كونها سهلة ومحددة في إعطاء لمحة عن ماهية خطّ الفقر، فتوضيح هذه العملية الحسابية يقدّم مؤشرات أخرى للفقر مندرجة تحتها، فالتنمية الدّولية بالتّالي مضمون مهمّ لمناقشة قضايا السّياسات الإجتماعية والاقتصادية وصياغة إطار عامّ لها.[17]

المبحث الثّاني: الدّبلوماسية الإقتصادية في ظلّ العولمة:

قامت العولمة بقفزة نوعية في تنظيم العلاقات الإقتصادية في جميع أنحاء العالم وهو الأمر الذي أثّر على المجالات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات والمواطنين، وتتميّز العولمة بباقة معقدة من الترابط والتّلاحم مع عدد من الجهات الفاعلة الّتي تتنافس للتّأثير على نتائج هذه العلاقات بالوصول السريع إلى المعلومة بواسطة تقنيات حديثة واِستراتيجيات مدروسة، لأنّ هؤلاء الفاعلين يستهدفون التّنافس على اِستغلال الموارد واِحتكار السّلع والسّيطرة على الأسواق واِمتلاك شرعية كل ما سبق من خلال وضع بصمة المشاركة في أنشطة تدخل في مجال الدّبلوماسية الإقتصادية، فالعولمة ليست أداة لتنظيم العلاقات المهمّة – والتي على رأسها العلاقات الإقتصادية الدولية– وحسب، بل هي أكثر من توجه في عقول صنّاع القرار، فهي نظام في السّياسة الدّولية يصوغ السّياسة الدّاخلية والعلاقات الخارجية لكلّ دولة في العالم، ففهم الجهات الفاعلة للعولمة بأنّها ضابط للعلاقات الدّولية ككلّ والعلاقات الإقتصادية الدّولية هو من أهمّ الأمور التي تكفل نجاح هذه الأخيرة، لأنّ الدّبلوماسية الإقتصادية النّاجحة تستوجب من الممثّلين الدّبلوماسيين وغيرهم من الفاعلين تطوير المهارات اللاّزمة لإشراك ديناميات العولمة وبالتالي اِكتساب القدرة اللاّزمة للتّفاوض الفعّال في الأوساط الدّولية، فسياق الدّبلوماسية الإقتصادية يعطي قراءة شاملة لهؤلاء في فهم كيفية التعامل مع الأدوات الإقتصادية الدولية الحديثة من خلال السّبق المعرفي والمعلوماتي من جهة، وكذا فهم الإختلاف في التّعامل على المستوى الثنائي ومتعدّد الأطراف في المشاهد الإقليمية والدّولية من جهة ثانية.

المطلب الأول: دور العولمة في تشكيل ميزات إقتصادية و دبلوماسية جديدة:

إنّ القضية المثير للإهتمام هي ما إذا كان تأثير المسافة والحدود سيبقى مستمرا فيما يخص الوصول السريع إلى المعلومة كون العولمة تقلّل المسافة بين الدول وتختصرها بفضل الإنترنت وهو ما يعني اِنخفاض تكاليف النّقل وسهولة السّفر وعدم وجود عوائق كثيرة في الإتصالات، ففي وقت أصبح العالم قرية صغيرة فإنّ الفرق بين التجارة الداخلية والتّجارة الخارجية يختفي بوجود دبلوماسية اِقتصادية وبالتّالي تقلّ الحاجة، وهو ما يعني تأثير المسافة في التّجارة الدّولية، وهو ما يطرح بهذا الصّدد إشكالا حول إذا ما كانت المسافة غير مهمّة أو أقلّ أهمية من ذي قبل، وعليه فحسب هذا الطّرح فقد صارت التجارة الداخلية والتّجارة الخارجية بدائل أقرب من بعضها البعض وهو ما يعني صعوبة في رؤية دور القطاع العامّ وهذا ما يعتبر حلقة نقاش بين الإقتصاديين، لكن يبقى في الأوّل والأخير علاقة عكسية بين تأثير المسافة والعولمة في ظل الحركة السّريعة للتّجارة الدّولية وفقا للأدبيات الإقتصادية الحديثة، كما تجدر الإشارة إلى أنّ العوامل غير الإقتصادية المتعلّقة بالأفضليات كالثقافة والمؤسسات تعتبر حواجزاً أكثر مناعة أمام التّجارة خصوصا في العقد الماضي من الزمن، فبالرغم من أنّ هذا يبدو من الوهلة الأولى جانبا مظلما إلّا أنّه يعطي للسياسة التّجارية والدّبلوماسية الإقتصادية الضّوء الأخضر في لعب دور مهم في تشكيل أنماط تجارية جديدة لأنّهما تختلفان اِختلافا كبيرا بين الدّول من حيث مدى الفعالية والمدخلات. [18]

كلّ دولة لها عدد متمايز من الأدوات الإقتصادية التي تحقق بها أهدافها فيما يخصّ العمليات التّجارية، فالنّجاح هنا يعتمد على كيفية اِختيارهم للأدوات وتعاملهم مع الأهداف المسطرة لتحقيقها بالتّدقيق في خصائص الشّريك الإقتصادي المحتمل سواءا كان هذا الشّريك دولة واحد أو مجموعة من الدّول التي تريد الدّولة أن تبدأ التّعاون معها،وبالتالي تقرّر إذا ما كانت شروط التّعاون تتوافق مع منافعها وأهدافها، وهو ما يعني تأسيس علاقات إقتصادية، وهو تعامل شديد الحذر لأنّه يجمع بين أمرين هما التّهذب والخبث، فوِفقا لما قاله ريزارد فريليك **Ryszard Frelek** بهذا الصّدد: "الدّبلوماسية سلوك مهذّب ومؤدّب وحذر وذكيّ، وفي بعض الأحيان سلوك شرّير، تماماً كما ينبغي أن يكون في العلاقات بين الدّول"، وبالتّالي فإنّ خصائص العولمة في عصرنا الحديث تدفع بالدول في الدّبلوماسية الإقتصادية إختيار أدوات بلباقة ومكر في آن واحد في أثناء سياستها الإقتصادية الدّولية كما في سياستها الخارجية، وهو ما يسمح بتحقيق الأهداف الإقتصادية بعناية وحذر[19]، فالأدوات الإقتصادية يمكن اِستخدامها على مستوى السياسة المحلية والسياسة الخارجية، وبالتالي ينبغي فهم الدّبلوماسية الإقتصادية وتحليلها في إطار سياق مجموع المعلومات المتاحة عن الإقتصاد الوطني، وهو ما يعني أنّ الدّبلوماسية الإقتصادية تشارك في تعزيز المصالح الإقتصادية ووضع جدول يتضمن شروط التّعاون الإقتصادي يتناول مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وكذا الضّوابط لتوسيع مجال نفوذها، فقد زاد بهذا الصّدد بهذا الصّدد مستوى الدّبلوماسية الإقتصادية إلى الحدّ الذي جعل حكومات الدّول في العالم تنظر في ثلاث قضايا مهمّة وهي العلاقة بين السياسة والاقتصاد، العلاقة بين المصلحة الوطنية والمصلحة الدّولية، العلاقة بين الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى في العلاقات الإقتصادية الدّولية. [20]

المطلب الثّاني: مكانة الفواعل الإقتصادية الجديدة في اِستراتيجيات الدّبلوماسية الإقتصادية:

في دراسة الدّبلوماسية الإقتصادية يفترض أنّ الدّولة ليست اللاعب الوحيد في العلاقات الإقتصادية الدّولية ولا هي متماسكة الوحدة (كيان متماسك)، لكنّها اللاعب الأكثر أهمية الّذي يتمّ التّأكيد عليه من طرف الدّراسات والبحوث في الدّبلوماسية الإقتصادية، وهو سياق يطرحه الإطار الواقعي في ظل نظام دولي فوضوي يحاول بشتى الوسائل تحقيق هدف مهمّ في ظل هذه العلاقات الإقتصادية الدّولية ألا وهو الأمن الإقتصادي كونه مرتبطا اِرتباطا مباشرا بالدّبلوماسية الإقتصادية، فإذا تمّ فهم الأمن الإقتصادي على أنّه الرّخاء والاستقرار السّياسي للشعوب ففي هذه الحالة يمكن اِعتبار أنّ الدّبلوماسية الإقتصادية تشمل مجموعة واسعة من الأدوات الإقتصادية والسّياسية، فالأدوات السّياسية على سبيل المثال تتضمن جميع الأنشطة والمفاوضات التي تركز بشكل أساسي على تنفيذ أهداف السّياسة الخارجية من خلال الدّبلوماسية الإقتصادية لأنّها في الغالب متعلقة بمسألة العقوبات الإقتصادية، أمّا بالنسبة للأدوات الإقتصادية فهي تشمل الأنشطة الإقتصادية الّتي تخدم في المقام الأوّل أغراض السياسة الإقتصادية الدّولية وهي تعمل بشكل أساسي على تشجيع التّجارة والسّياحة والاستثمار، فالحسابات المستفيدة من التّكلفة ترتبط برغبة في زيادة فرص العمل

للمؤسسات الوطنية إلى أقصى حدّ، بمعنى آخر فإنّ الشّركات والحكومات تشارك في أنشطة الخارج من أجل تحقيق أغراض تجارية، وهذا ما يطلق عليه الدّبلوماسية التّجارية والّتي يتّضح دورها في مَواطن كالمساعدات الإنمائية في إطار المعونات الإقتصادية أو المفاوضات الثّنائية ومتعدّدة الأطراف بشأن الإتّفاقيات التّجارية والّتي هي أدوات كلّها دبلوماسية تجمع بين السّياسية والاقتصادية في آن واحد. [21]

إنّ الإقتراب الّذي يبحث في علاقة الدّبلوماسية الإقتصادية بالمفاوضات التّجارية والعقوبات الإقتصادية والمساعدات الإنمائية وهي تعتبر مجموعة من الحالات السّلبية الّتي أسفرت عن ظهور مفهوم حديث إسمه الدّبلوماسية الإقتصادية السّلبية، فهذا الإقتراب بغضّ النّظر عن حقيقة أنّ الأدوات الإقتصادية يمكن أن تستخدم لمنع وقوع حالات كهذه في العلاقات الإقتصادية بين الدّول من خلال توقّع هذه الحالات، فعلى سبيل المثال المفاوضات التّجارية يمكن تأخيرها أو تجميدها عن قصد من أجل إجتناب حالات سلبية في الدّبلوماسية الإقتصادية، وهو ما يدعو إلى تحليل السّياسة الإقتصادية الحالية لكلّ دولة على حدة مع مجموع البدائل والإجراءات التي تكفل عدم الوقوع في فخّ معيقات الدّبلوماسية الإقتصادية، لكن الملفت في هذا الإقتراب هو أنّه يوجه الأنظار نحو كيفية تفكير الفواعل من خلال السّياسة الإقتصادية الدّولية في تحقيق سياسية، إقتصادية وإستراتيجية. [22]

وعليه نجد أنّه في الأدبيات الإقتصادية تتجسد أربع إستراتيجيات مهمّة تتعلق بالدّبلوماسية الإقتصادية: [23]

- إشراك السّياسيين رفيعي المستوى (خصوصا من الوزارات) في أنشطة الدّبلوماسية الإقتصادية، كما يمكن بالضرورة إدخال البيروقراطيين والمسؤولين الإداريين.
- تقاسم الواجبات والمسؤوليات وكلّ المهام الّتي تسندها أنشطة الدّبلوماسية الإقتصادية للجهات الفاعلة غير الحكومية والشّركات الخاصّة والمجتمع المدني، وهو ما يعني توسّع الدّائرة من أطراف حكومية إلى أطراف غير حكومية ما يُعتبر نقطة فاصلة مهمّة في الإستراتيجيات المتعلّقة بمهام الدّبلوماسية الإقتصادية.
- تشجيع مزيداً من الشّفافية في توسيع نطاق أنشطة الدّبلوماسية الإقتصادية من خلال تعريفها للمجتمع كي تتلقّى هذه السّياسة تفهّما ودعما خصوصا من فئة النّخبة والمثقّفين.
- الإستفادة من خدمات مؤسسات الدّولة من جهة والمنظمات الدّولية من جهة أخرى على إختلاف مجالاتها لضمان تنفيذ الأهداف الإقتصادية المسطّرة ضمن نشاطات الدّبلوماسية الإقتصادية.

المطلب الثالث: تداخلات الدّبلوماسية الإقتصادية و الدبلوماسية التجارية في إطار العولمة:

لقد كانت الدّبلوماسية الإقتصادية فيما مضى في القرون الماضية عبارة عن دفاع عن حقوق التّجار وثرواتهم ونفوذهم، فطالما دافعت الدّول عن مصالحهم أين كان هؤلاء التّجار يبدؤون نشاطاتهم التّجارية على الأراضي الأجنبية، فكانت دولهم أو ملوكهم يدعمون هذه الأنشطة مادّيا ومعنويا، فمادّيا كانوا

يقوّون صلات ربطهم مع تجّار آخرين في أراضي الدّولة من محليين وأجانب أمّا من جانب معنوي فكان بإعطاء التّجار مكانة مميّزة ضمن الحاشية الملكية أو الدّيوان الوزاري، وكذلك كانوا يهيّئون للتّجار سلامة الطّرق التّجارية من أجل أن تصل الأموال والسّلع في أمان، وبالتّالي فإنّ هذه السّياسة الإقتصادية الّتي إستعملتها الدّول جزءا لا يتجزّأ من سياستها الخارجية من أجل حماية مصالحها الوطنية وتقوية علاقاتها في شتّى المجالات مع السّلطات الأجنبية، وهو ما يبرّر أنّ الدّبلوماسية الإقتصادية ليست بالشيء الجديد، لكن في ظل العولمة توسّعت الآفاق بفضل إنفجار الموضوعات الجديدة الّتي توجّه العمل الدّبلوماسي نحو أساليب متطوّرة بجداول أعمال مبتكرة دقيقة وخلق أماكن جديدة من أجل التّعامل وتوسيع المصالح فيها، فلقد إعتمدت الحكومات إستراتيجيات واسعة من أجل الوصول لنقطة الطلبات الجديدة من خلال مناصب وزارية تهتم بهذا الشأن، كذلك محاولة الحصول على ممثّلين غير الدّول من شركات خاصة وهيئات المجتمع المدني بحكم أنّ وجود ممثّلين من هذا النّوع يمنح ويشجّع مزيدا من الشّفافية من أجل توسيع التّفاهم والدّعم، كما يتمّ إستخدام المؤسّسات الدّولية التي تكفل تعزيز الأهداف المحلّية والخارجية وجعلها أكثر توسّعا وشمولية، فمنذ عام 1995 تناولت منظمة التّجارة العالمية قضايا التّجارة والزّراعة والخدمات والملكية الفكرية، بحيث أشركت جميع الدّول تقريبا وهو ما أهّلها للدّخول بعمق في السّياسات المحلّية من جهة وإدخال أنظمة قانونية فيما يخصّ النّزاعات التّجارية. [24]

عند تحليل الدّبلوماسية الإقتصادية يجدر الإنتباه إلى أنّ الدبلوماسية التّجارية كشكل من أشكالها ترتبط في المقام الأوّل بالإقتصاد الجزئي والّذي هو عبارة عن تحليل الوحدات الفردية الصّغيرة للإقتصاد الّتي تخصّ المستهلكين الأفراد بدرجة أولى على سبيل المثال أو المجاميع الصغيرة أو مجموعات الوحدات الفردية الّتي تشكل مختلف الصّناعات والأسواق، وبالتالي فإهتمام الدّبلوماسية التّجارية –في ظلّ العولمة– بالإقتصاد الجزئي هو في ذات الوقت إعتناء بنشاط البعثات الدّبلوماسية وغيرها من الوكالات الحكومية المتخصّصة والّتي تهدف إلى دعم الأعمال التّجارية المحلّية من أجل تحقيق نجاحات في السّوق وكذا النّمو الوطني وزيادة القدرة التّنافسية في الخارج، ومن هذه الأهداف المذكورة فإنّ الدّبلوماسية التّجارية في هذه الحالة قد تشمل أيضا تشجيع التّجارة والتّدفق الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر. يتمثل أحد الجوانب المهمّة للأنشطة التّجارية للدّبلوماسيين في إطلاع الشّركات الوطنية على الصّادرات وفرص الإستثمار في الخارج وتنظيم بعثات تجارية لأصحاب المشاريع الوطنية وكذا المعارض الدّولية في مجال التجارة، فالبعثات هذه تركزّ كذلك من خلال أنشطة الدّبلوماسية الإقتصادية على أنشطة وعلاقات الشركات عبر الوطنية مع البيئة الخارجية بمعنى مع الإدارة العامّة، الحكومات، المنظمات الدّولية، الشركاء التّجاريين الرّئيسيين من جهة، ومع النّاشطين في البيئة الدّاخلية من جهة ثانية، فنجد أنّ العديد من الشّركات تقيم إتصالات مهمّة مع دبلوماسيين سابقين خصوصا السّفراء من أجل أن توظّفهم كجانب للإستفادة من خبرتهم وتمرّسهم، ومن جانب آخر تقوم المنظمات غير الحكومية من خلال ذلك بالضغط على منظمات دولية يدخل في نشاطها

جوانب من الدّبلوماسية الإقتصادية كمنظمة التّجارة العالمية، من أجل إيجاد حلول مواتية للبيئة مثلا أو منع الآثار السّلبية للنزاعات على المبادلات التّجارية. [25]

إذن طبيعة التّداخل بين الدّبلوماسية الإقتصادية والدبلوماسية التّجارية تكمُن في المجالات والنّشاطات والاختصاصات، لكن الدّبلوماسية الإقتصادية عموما في دلالتها أوسع لحدّ ما من الدّبلوماسية التّجارية بحكم أنّها تنطوي على أنشطة دبلوماسية متعلّقة بالعلاقات الإقتصادية فيما بين الدّول، فالدّبلوماسية التّجارية قد ترتبط أكثر دقة بأشكال العلاقات التّجارية وليس بالعلاقات الصّناعية، وفي ظلّ الألفية الثّالثة فإنّه يترتب فهم الدّبلوماسية الإقتصادية والدّبلوماسية التّجارية بأنّهما فروع مهمّة من الدبلوماسية هدفهما العمل على الوصول إلى مزايا إقتصادية للدّول من حيث معدّلات نمو أعلى وخلق وظائف جديدة وزيادة عائدات الضرائب،وغالبا ما تتحقّق أهداف الدّبلوماسية الإقتصادية والدبلوماسية التّجارية الّتي يتم تنفيذها عادة ضمن مفاوضات ثنائية، إقليمية ودولية متعدّدة الأطراف من خلال إجراءات في مجالات فاعلة تشمل تقديم المشورة للجهات الإقتصادية الفاعلة وطنيا، مساعدة الشّركات التّجارية في اِختراق الأسواق الأجنبية، التّفاوض بشأن القواعد واللّوائح المواتية للتّجارة الدّولية والاستثمارات الأجنبية، التّنقيب عن أسواق خارجية أخرى، والأهمّ من كلّ ذلك هو المنع أو التّخفيف من حدّة النّزاعات بين الجهات الإقتصادية من مختلف الدّول، فضمن هذه الإجراءات عادة ما يطوّر ممثّلو الدّبلوماسية الإقتصادية أو الدّبلوماسية التّجارية مهارات في عملية البيع والشّراء، وهي ما تُعتبر ميزة خاصّة تاريخيا تطورت وتجدّدت خصائصها في العصر الحاضر.[26]

المطلب الرابع: تحدّيات الدّبلوماسية الإقتصادية في نطاق التّوازن الإقتصادي الدّولي:

إنّ اِمتداد موجة العولمة أعطى الضّوء الأخضر لأن يُصبح التّوازن الإقتصادي العالمي مسألة ذات اِهتمام مشترك، فالأزمة المحلّية لها أثر على دول أخرى، خصوصا إذا ضربت تلك الأزمة دولا صناعية كالّتي في آسيا على غِرار الصّين، فاضطراب عملتها المحلّية هناك قد يؤثّر مباشرة على دول مستهلكة كالّتي في أوروبا الوسطى أو إفريقيا الشّمالية أو أمريكا اللّاتينية، ففي السّابق كانت الدّول تتدخل فقط عندما تتأثّر مصالحها مباشرة، أمّا الآن فالموازين الإقتصادية تغيّرت والفواعل اللّاعبة في العلاقات الإقتصادية الدولية تعدّدت، فنقاط التّأثير الّتي تفصل بين القوّة والضّعف اِنحصرت في: [27]

- الصّحة الإقتصادية **Economic Health** لشركائهم بمعنى كلّ ما يتعلّق بالقضايا المرتبطة بالكفاءة والفعالية والقيمة والسّلوك في إنتاج واِستهلاك الرّعاية الصّحية بدراسة عمل قطاعات الصّحة.
- الفجوة في مستوى التّنمية بين أغنى دول العالم وأفقرها، ففجوة التّنمية **Development Gap** يمكن أن تشير إلى مستويات مختلفة في التّنمية في منطقة ما أو محلّيا، فلا يمكن معرفة هذا الفارق إلّا من خلال اِستخدام مجموعة من المؤشرات والّتي أوّلها المؤشّر الإقتصادي كنصيب الفرد من النّاتج الإجمالي القومي، ومن النّاحية الإجتماعية معدّلات الأمّية، أمّا من النّاحية السّياسية فيكون بالنّظر في النّسبة المئوية للسّكان الّذين ينتخبون وعدد الأحزاب السّياسية، والنّظر في الوضع البيئي للدّولة كالتّلوث وغيره.

- مستوى السّيولة الدّولية والّتي مجموع الموارد المتاحة للسّلطات النّقدية الوطنية لتمويل العجز المحتمل في ميزان المدفوعات وحيازتها للذهب والعملات الصّعبة والقدرة على الإقتراض دوليا.
- السّياسات الإقتصادية للدّول المتقدّمة بالخارج بحكم الحاجة إلى إصلاحات سياسية مؤسّسية تضمن دمج الإقتصاد المحلّي بالإقتصاد العالمي، فهي ضرورية للتّكيف مع التّغيّرات الخارجية وضمان النّمو والتّنمية على المدى الطّويل.

لقد وضعت العولمة عمليا عددا من التّحدّيات الجديدة للدبلوماسية الإقتصادية والنّاجمة عن تعقيد أداء الإقتصاد العالمي، فأصبح حلّ العديد من المشاكل الدّاخلية لعديد من الدّول مصلحة مشتركة لمُرتادي السّوق العالمية، والنّظم الإقتصادية الوطنية اليوم يمكن القول عنها بأنّها تُعاني من التّأثير القويّ المتزايد للمؤسّسات الدّولية، ففي مثل هذه الظروف تصبح المهمّة الأساسية ذات الأولوية للدّبلوماسية الإقتصادية هي إعتماد الحدّ الأقصى لتدابير الأداء الإقتصادي الوطني فيما يتعلّق بمتطلّبات السّوق العالمية، لأنّه من أهداف الدّبلوماسية الإقتصادية هو حماية المصالح الوطنية بما في ذلك ضمان الأمن الإقتصادي خصوصاً الخارجي (الأجنبي) بمنع أو تجنّب التّهديدات من أجل تنمية متوازنة للإقتصاد نتيجة لإنتهاكات العلاقات الإقتصادية الدّولية أو تلك التّجاوزات المقترفة في حقّ البيئة، فتحديد الدّبلوماسية الإقتصادية كعلم يركّز على تحقيق المصالح بشكل إيجابي ضمن نطاق العلاقات الإقتصادية الخارجية من خلال عملية التّفاوض النّاجحة والعقود وخلق مزيد من التّعاون على المستوى المتوسط والبعيد والقريب، فتحديد خصائص عمليات التّنمية المعاصرة للدّبلوماسية الإقتصادية يتمّ من خلال إتّجاهات التّنمية العامّة للعملية الإقتصادية الدّولية، لأنّ المستوى المحتمل لقرارات الإدارة المنسّقة يعتمد على عدد من الظّروف ذات المستويات المختلفة للتنفيذ من جهة ودرجة التّأثير من جهة أخرى، وتشمل هذه الخصائص: [28]

- كيفية مراقبة نشاطات السّوق الوطنية، والأصول التي يتعامل بها رجال الأعمال.
- تقلّبات أسعار السّلع الأساسية في الأسواق المحلّية والعالمية، درجة عدم الإنضباط في الأسواق الدّولية.

الخاتمة:

لقد جدّد العقد الأخير مفهوم الدّبلوماسية الإقتصادية وأعطى شكلا آخرا لها، فلا دبلوماسية إقتصادية فعّالة إن لم تساير موجة العولمة الّتي أصبحت رأس كلّ شيء، فالفاعل الذّكي هو الّذي يعرف التّعامل مع كلّ ما تحمله العولمة من وسائل إتّصال ورقمنة وفواعل جديدة، فلامحدودية البيئة الدّولية فرضت إستخدامات جديدة في السّياسة الإقتصادية الدّولية للعمل الدّبلوماسي، بل وصار هذا هو الفارقَ بين التّقدّم والتّخلف; إنّه في كيفية إتّخاذ إستراتيجيات من الفرص والتّحديات اليومية الجديدة من أجل إقتصاد قويّ وفعّال، وكذلك صار حكما في التّخفيف من حدّة النّزاعات وإيقافها. ولعلّ أنّ الجري وراء المصالح والتّفكير البراغماتي من شأنه أن يفرض على الفواعل اللاّعبة في الدّبلوماسية الإقتصادية والسّياسة الإقتصادية الدّولية

الوصول السّريع إلى المعلومة وإستخدامها كنقطة لأنْ تكونَ لاعبا في مجموع السّياسة الدّولية لا يُستهان به، فالدّبلوماسية الإقتصادية تتّسم بالتّغيّر والدّيناميكية كغيرها من مفاهيم العلوم الإنسانية، فعدم وجود نتائج يقينية هي السّمة البارزة عندما نرى النّماذج التي يحتويها هذا المفهوم لأنّ التّمايز الطّبقي في السّاحة الدّولية بين الدّول المتقدمة والمتخلفة يجعل من النظرة الأولية للمفهوم وكأنه يظلم طرفا على حساب طرف آخر، خصوصا وأنّ العولمة هي أكبر دليل على إحتكار الدّول القويّة للأدوات الإقتصادية الّتي تؤهّل دول الإقتصادات النّاشئة أو الدّول النّامية للتّقدّم في المجال الإقتصادي والوصول للإكتفاء الذّاتي بدون حصول تبعية خانقة، وهذا ما لا تريده الدّول المتقدّمة فهي من يتحكّم بدرجة تقدّم أو تخلّف هذه الدّول بمنظّماتها والّتي على رأسها منظمة التّجارة العالمية وسياستها النّقدية أو شراكاتها وشركاتها عبر الوطنية، وهو ما يعني أنّ هناك خللا في إستخدام مفهوم الدّبلوماسية الإقتصادية يقتضي من صنّاع القرار في العالم المتقدّم إعادة النّظر فيه بعيدا عن الشّكليات والبروتوكولات الّتي صارت لا تعطي نتائج ملحوظة، كما يتوجّب على الدّول النّامية هي الأخرى أن تعرف التّعامل الدّقيق مع الدّبلوماسية الإقتصادية لأنّ التّعقيدات في العلاقات الدّولية يمكن فكّها إذا تعامل معها صنّاع القرار مع الأوضاع المحلّية والدّولية بجدّية من خلال حكمٍ راشدٍ والوقوف على أسس الدّولة النّاجحة الّتي يمكنها أن تقفز بإقتصاداتها بنفسها دون الحاجة لأيّ توجيهات مزيّفة، ويقتضي هذا منها إستعمال الحيلة ومسايرة الرّكب والعمل المتواصل، فهذا ما يقتضيه العمل الدّبلوماسي عبر التّاريخ وإلاّ لما كانت دول في القرون الغابرة تعيش الفقر والحرمان قافزة الآن في أعلى المراتب وفي شتّى المجالات، وهذا هو عين التّحدّي الّذي يجب على الدّول النّامية أو السّائرة في طريق النّمو إنتهاجه في عالم متغيّر كلّ ثانية مع مستقبل مرهون بتحقيق المصالح حفاظا على الأمن والسّلم الدّوليين.

الهوامش:

1- Moon Selwyn & Van Bergeik، Economic Diplomacy and Economic Security: New Frontiers for E.D، p37.

2- Raymond Saner & Luchia Yiu، "**International Economic Diplomacy : Mutation in Post Modern Times**"، Discussion Papers in Diplomacy، Netherlands Institute of International Relations، Clingendeal، 2001، p3-8.

3- براد سيستر، **صورة الآتي غدا: وجهة نظر**، التمويل و التّنمية، المجلد1، العدد 46، 2009، ص ص: 36-39.

4- Saleemi & Bintage، Economic Simplified، Nairobi : N.A.Saleemi Publication Ltd، 3rd ED :East Africa edition، 2007، p423.

5- Moon Selwyn & Van Bergeik، Op.cit، pp:12-15.

6- Hocking.B & McGuire.S، "**Government Business Strategies in EU-US Economic Relations :The Lessons of Foreing Sales Coporations Issue**"، Journal of Common Market Studies،2002، p449.

7- Berenice.D.C، Economic Diplomacy :Economic Diplomacy deals with the nexus between power and wealth in International Affairs، An Online coure in practice-oriented and aims at capacity development، 2013.

8- Wikipedia Contributors، "**Economic Diplomacy**"، The Free Encyclopedia.

9- International Studies Quarterly، Vol.56، Issue 1، 2012.

10- Jacqueline.A.O، "**Economic Diplomacy :Dimensions and Implications، Research Project: Art in International Studies**"، University of Nairobi، 2012، p30.

11- Dollar.D & Easterly.W، "**The Search for the key :Aid،Investment and policies in Africa**"، In Journal of African Economies، Vol.8، 1999، p548.

12- Kishan Rana، "**Economic Diplomacy : The experience of developing countries، in :The New economic diplomacy :decision-making and negotiation in international economic relations**"، 2nd ED: Aldershot،2007، pp:215-217.

13- Kishan Rana، Op.cit، p220.

14- Minodora.U، The Economic Diplomacy in the context of Globalization and Infomational Economy، p695.

15- Saleemi & Bintage، Op.cit، p4.

16- Saner & Yiu، Op.cit، pp :24-25.

17- علي عبد القادر علي، أهداف التنمية الدّولية وصياغة السياسات الإقتصادية والإجتماعية في الدّول العربية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2003، ص6.

18- Rae.D & Sollie.M، "**Globalization and the European Union :Which countries are best placed to cope?**"، Economics Department Working paper n°586، Paris:OEDC، p11-18.

19- Maria Ewa Szatlach، "**The Importance of economic diplomacy in the era of globalization (The case of China)** "، Swiat Ider i polityki، 2015، p211.

20- N.Bayne & S.Woolcock، "**The New Economic Diplomacy: Decision-Making and Negociation in International Economic Relation**"، Hamsphire، 2003، p7.

21- M.Mastanduno، "**Economics and Security in statecraft and scolarship (International Organization)** "، Vol.52، n°4، 1998، p825-829.

22- S.Lute، "**Power and The battle for hearts and minds، Millenium**"، Vol.33، n°3، 2005، p480.

23- N.Bayne، "**Financial Diplomacy and The Credit Crunch : The Rise of Central Banks**"، Journal of International Affairs، Vol.62، n°1، 2008، p1.

24- N.Bayne، Op.cit، p3.

25- A.Asquer، "**What is Corporate Diplomacy? And Why does it matter?**"، Journal of Multidisciplinary Research، Vol.4، Issue.3، 2012، p54-60.

26- Maria Ewa Szatlach، Op.cit، p214-215.

27- Maria Ewa Szatlach، Op.cit، p214-216.

28- Kanishchento Olena & Mamalayga Olena، "**Global Trends of Economic Diplomacy Development Under Globalization، Marketing and innovation management**"، Section.4، problems of management and innovative development، Ukraine:Taras Shevchenko National University of Kyn،2015، p135-140.